محليات

رؤية جديدة لهيئة التميز والإبداع بعد لقاءاتها بطلاب البرامج الأكاديمية

سلسلة من الاجتماعات النوعية والمهمة عقدتها هيئة التميز والإبداع مع طلاب البرامج الأكاديمية من خريجي المركز الوطني للمتميزين باختصاصاتهم العلمية المحددة في جامعتي دمشق وتشرين والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا.. وذلك بحثا عن المزيد من مساحة التميز العلمي في الدراستين الجامعية والعليا.

عن هذه الاجتماعات يقول الأستاذ عماد العزب رئيس هيئة التميز والإبداع: الاجتماعات كانت ضرورية لتعزيز العمل على التميز العلمي خلال مرحلة التعليم الجامعي وما بعدها، وهذا من أساسيات عمل الهيئة ولاسيما بعد إحداث إدارة البرامج الأكاديمية المعنية بشكل مباشر بهذا المشروع العلمي الإستراتيجي المهم الذي يعمل على ربط حالة التميز واحتضانها من خلال المتابعة العلمية لمخرجات المركز الوطني للمتميزين ليصبحوا مدخلات لإدارة البرامج الأكاديمية والبالغ عددهم (٢٦١) شاباً وشابة، ومعهم تبدأ مرحلة جديدة من العمل الإستراتيجي ليأخذ تميزهم منحى التخصص العلمي في هذه المرحلة حيث الدراسات الجامعية ضمن الاختصاصات المرسومة لهم أساسا والمبنية على القاعدة العلمية النظرية والعملية والتي قدمت لهم خلال الدراسة في مركز المتميزين لتأتي الدراسة الجامعية ضمن كل من اختصاصات: (العلوم الطبية الحيوية– علوم الليزر وتقاناتها– وهندسات: الميكاترونيكس– المعلوماتية– نظم الكترونية– المواد– الاتصالات).

ويضيف العزب: لقد حرصنا كهيئة على أن يكون لقاؤنا مع طلاب البرامج الأكاديمية ضمن المراكز العلمية والبحثية التي يدرسون فيها بدءا من المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بدمشق، انتقالاً إلى جامعة دمشق حيث اللقاء بالدارسين في كليتي الصيدلة والهمك، وانتهاء بالدارسين في جامعة تشرين باختصاص الميكاترونيكس، وكانت اللقاءات بحضور د. محمد عامر مارديني مدير إدارة البرامج الأكاديمية والدكاترة منسقي البرامج العلمية، لتكون لقاءات مطولة وتشهد نقاشات مهمة أكدنا خلالها للطلاب كي يدركوا ما عليهم قبل المطالبة بما لهم، مع التركيز على أهمية الالتزام بشخصية المتميز والتي لا يقتصر مفهومها على التميز العلمي فحسب وإنما التميز في مختلف الجوانب الشخصية كي يكون نموذجاً يحتذى به في المجتمع ومثلا أعلى لغيره من الطلبة، وأن الوطن له حق على أبنائه المتميزين الذين طالما تبنى تميزهم وعمل على رعايتهم ودعمهم وتنمية طاقاتهم من خلال توفير مختلف سبل نجاحاتهم (علمياً– مادياً– معنوياً) إضافة لتأمين مستقبلهم العلمي في الدراسات العليا من خلال الإيفادات الخارجية التي بدأت مع أول دفعة من خريجي البرامج الأكاديمية من مخرجات المركز الوطني للمتميزين، والبقية ستأخذ نصيبها أيضاً من المتابعة العلمية وصولا إلى أقصى درجات التحصيل العلمي العالي، مع تأكيد أن عمل أولئك الخريجين بعد الانتهاء من دراساتهم العليا سيكون ضمن أهم وأكبر الصروح العلمية الوطنية لاستثمار دراساتهم وتميزهم في الجوانب العلمية المطلوبة والملبية لحاجة الوطن ضمن مجالات إبداعهم العلمي التخصصي.

ويختم رئيس هيئة التميز والإبداع: النقاش المباشر مع الطلاب وضمن المراكز العلمية التي يدرسون بها كان ضرورياً ومهماً ومثمرا أيضاً وفيه تعزيز لتعاون إدارات تلك المراكز العلمية التي تستحق الشكر وهي (إدارتا مركز البحوث العلمية والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا– رئاسة جامعة دمشق وإدارتا كليتي الصيدلة والهمك)– رئاسة جامعة تشرين حيث جرت اللقاءات بحضور تلك الإدارات لتكون الفائدة أكبر وتثمر عن تعزيز التعاون العلمي وحتى الدعم الخدمي، فيما كان للطلاب العديد من الآراء المهمة، فالواضح أن مسألة الإيفادات الخارجية في الدراسات العليا باتت هاجسا لهم لكننا قدمنا لهم الطمأنات بأن الوطن الذي دعم تميزهم مستمر في رعايتهم إلى أبعد مراحل التحصيل العلمي، والإيجابي تقديم عدد من الطلاب مقترحات مهمة في تعزيز البحث العلمي والمشروعات العلمية والإبداعية وتحفيز الأوائل فيه ودعم اللغة الأجنبية وغيرها من المقترحات بما يتعلق بالبرامج العلمية وبعض تفاصيلها وآلية تنفيذها.

القبض على مساجين فروا من سجن إدلب المركزي

المحامي العام في إدلب لـ«الوطن»: دعاوى كثيرة تنظر بها محاكم حماة

| محمد منار حميجو

قال المحامي العام في إدلب زياد شريفة: إن قرار وزير العدل حول السماح لمحاكم حماة النظر في الدعاوى الجديدة الخاصة في عدلية إدلب جاء لفتح المجال لعقد جلسات محاكمات علنية، وخصوصاً أن هناك عدداً كبيراً من الدعاوى التي ترفع حالياً من أهالي إدلب في العدلية التي مقرها حماة.

وأصدر وزير العدل نجم حمد الأحمد منذ أيام قراراً يقضي بأن تعالج الدعاوى التي من اختصاص محاكم إدلب قانوناً سواء كانت ترميماً أو جديدة ليكون النظر فيها من محاكم عدلية حماة وفق قواعد الاختصاص الولائي.

وفي تصريح خص به الـ«الوطن» أعلن شريفة أن العمل جار حالياً على تخصيص مبنى خاص لعدلية إدلب في حماة لفتح المجال للمحاكم العلنية ولاسيما المختصة بالدعاوى الجزائية ومنها على وجه الخصوص الجنائية.

وأوضح شريفة أن الوزارة أصدرت سابقاً قراراً تضمن السماح لعدلية حماة بالنظر في الدعاوى المرفوعة سابقاً في إدلب إلا أن القرار خلا من عبارة الدعاوى الجديدة وبالتالي تم التنسيق مع الوزارة لإصدار القرار الذي سمح لمحاكم حماة بالنظر في الدعاوى المرفوعة حديثاً. وكشف شريفة أن هناك دعاوى مدنية وجزائية وإدارية تستقبلها العدلية وخصوصاً فيما يتعلق بالأخيرة، مبيناً أن المصروفين من الخدمة يقيمون دعاوى لإعادتهم إلى وظائفهم أو صرف رواتبهم.

وفيما يتعلق بطريقة التقاضي في العدلية قال شريفة: إنه يتم اتباع الطرق القانونية وذلك إذا كان المدعى عليه في حماة يبلغ بشكل نظامي، على حين المدعى عليه الذي يقطن في المناطق الساخنة يتم تبليغه عبر الصحف الرسمية، مؤكداً أنه في حال عدم حضوره لجلسات المحاكمة يصدر القرار.

وعما يتعلق بالدعاوى الجزائية كشف شريفة أنه تم تنظيم عدد كبير من الضبوط والدعاوى، مؤكداً أنه تم افتتاح مديرية منطقة خاصة لأهالي إدلب لتقديم الشكاوى بحق من يعتدي عليهم، وإنها يومياً تحيل عدداً كبيراً من الضبوط إلى القضاء وبدوره الثاني أما أن يحرك الادعاء وإما يحفظها.

وأضاف شريفة: إنه في حال لم يحضر المدعى عليه إلى المحاكمة في الدعاوى الجزائية فإنه يصدر القرار لمصلحة المدعي في حال أثبت واقعة الجرم بحقه وذلك بعد تبليغ المدعى عليه حضور جلسات المحاكمة عبر الصحف الرسمية.

وأكد شريفة أنه لم يتم نقل أي دعوى من إدلب إلى حماة من دون أن يوضح مصيرها، كاشفاً أنه تم تكليف قاض في محافظة إدلب لتصديق القرارات التي صدرت سابقاً حينما كانت العدلية موجودة في المحافظة، مبيناً أنه أرسل العديد من القرارات المصدقة بناء على طلب العدلية. وبيّن شريفة أن القضاة في إدلب يعملون تحت سيطرة الدولة وهم مسؤولون عن الأمور الولائية التي تخص الناس مثل الزواج والطلاق والوصاية.

وأكد شريفة أن العدلية لا تقبل أي وكالة نظمت داخل إدلب وأن أعمال الكاتب بالعدل متوقفة بالعدلية منذ فترة طويلة وذلك لمنع تزوير الوكالات، مشيراً إلى أخذ موافقة من الوزارة لإحداث كاتب بالعدل في حماة.

وكشف شريفة أنه تم القبض على العديد من المساجين الذين فروا من سجن إدلب المركزي بعدما سيطر عليه المسلحون، مؤكداً أن هناك مذكرات بحث بحق الذين لم يقبض عليهم بعد.

وأضاف شريفة: إن العدلية تصدر أكثر من ٣٠ طلب بحث وكف بحث شهرياً، موضحاً أن أبواب العدلية تحاول تسير أمور أهالي إدلب بقدر ما يمكن. وفي الغضون قال شريفة: تعرضت لجميع أنواع الإهانات حينما كنت بيد المسلحين، مشيراً إلى أن إرادة الله تدخلت لتنقذه، لافتاً إلى أن هناك ثلاثة قضاة ما زال مصيرهم مجهولاً إلى الآن.

> دعاوى لمصروفين من وظائفهم لإعادتهم إليها
>
> ٣٠ طلب بحث وكف بحث تصدرها العدلية شهرياً

عمال حلب يطالبون بحل مشكلة المياه والأمبيرات

القادري: خطة ثلاثية الأبعاد للنشاطات العمالية.. ولا آذان صماء أمام العمال

| الوطن

ركزت مطالبات عمال حلب على حل مشكلة المياه والكهرباء والأمبيرات وعدم توزيعها بشكل عادل، والمطالبة بتشغيل باصات النقل الداخلي بشكل أوسع وزيادة عدد الباصات في محافظة حلب، والكشف على الأدوية المتضررة، وفتح بعض الطرقات المغلقة في حلب، وتطرقت المداخلات إلى مصير الشهداء المدنيين والإجراءات التي تتخذها الحكومة لتسريع إصدار مرسوم بحالاتهم، إضافة إلى المطالبة بالاهتمام بالقطاع الخاص وفتح سقف القروض وإعادة منحها، وتثبيت العمال الموسميين.

محافظ حلب حسين دياب في رده على المداخلات أكد أنه تم اتخاذ القرار المناسب بشأن مشكلة الأدوية في المحافظة بعد أن تم الكشف عن الموقع وتم العمل بالقرار ليتلمس أهالي حلب قريباً مفاعيله، كذلك أكد المحافظ أن مشكلة المياه والكهرباء هي في حالة متابعة مستمرة من المحافظة وستحل هذه المشكلة قريباً، أما ما يتعلق بالطرقات المغلقة التي وردت في المداخلات فأكد المحافظ أن أغلبها سيتم فتحه.

رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري أكد أن حلب صبرت على معاناة كبيرة في كل أوجه الحياة نتيجة الأفعال الإجرامية للإرهابيين القتلة، وبفضل صمود أهلها، وبفضل الدماء الزكية التي سقطت من شهدائنا الأبرار، وبفضل بطولات جيشنا الباسل تم التحرير، واليوم يعمل الجيش العربي السوري على استكمال تحرير كل شبر من أرض هذا الوطن الطاهر.

القادري وجه التحية إلى أهلنا وعمالنا في كل موقع من مواقع البذل والعطاء على امتداد ساحة الوطن مشيداً بالمداخلات التي قدمها أعضاء المؤتمر وواصفاً إياها بالناضجة والواعية والراقية في الأداء وقال: أثلج صدري أعضاء المؤتمر من خلال وعيهم للآلية الجديدة التي انتهجناها، وعلينا أن نخرج من الصيغة الكرنفالية.. نريد من خلال الآلية الجديدة أن يتم النقاش في تقرير كل أمانة من الأمانات وأن يشارك رفاقنا أمناء المكاتب في التقرير، فالهدف الأساس من هذه المؤتمرات هو الخروج بشيء جديد ومفيد لإخوتنا العمال الذين نتشرف جميعاً بأمانة تمثيلهم وحمل همومهم، وفي مثل هذه المؤتمرات علينا التدرب على وضع مقترحات كفيلة بوضع خدمات نقدمها للإخوة العمال الذين هم بوصلتنا وشغلنا الشاغل.

وأضاف القادري: إن المكتب التنفيذي وضع في مقدمة اعتباره خطةً ثلاثية الأبعاد والأهداف، الهدف الأول أن يكون عملنا متجهاً إلى عمالنا في مواقع البذل والعطاء، فنحن في القيادات النقابية نمثل عمالنا وعلينا أن نبتكر في كل يوم آلية جديدة لنخفف عنهم معاناتهم، وأن يكون عنوان النقابي الحضور والفاعلية والعطاء، والهدف الثاني مأسسة العمل النقابي، فاليوم نحن مقبلون على مرحلة إعادة الإعمار، في إطار هذه المأسسة قررنا إنشاء مؤسسات اقتصادية داعمة لهذا الاتجاه في هذا الإطار، وأحدثنا وحدة إنتاجية اقتصادية لها أنشطة متعددة في أولها إنتاج اللباس العمالي وتحقيق عائد وتقديم اللباس لعاملنا بشكل جيد ولائق، واليوم في هذا المؤتمر يجب أخذ قرار بإحداث فرع من هذه الوحدة في حلب، والهدف الثالث هو تعميق حضورنا كمنظمة في الوسط الاجتماعي المحيط بما نقدمه من خدمات لعمالنا، وأشار القادري إلى أنه بالنسبة للجرحى ممن تسببت له جراحه بإعاقة دائمة فإن الاتحاد العام لنقابات العمال يتكفل بتركيب الأطراف الصناعية لهؤلاء الجرحى، كذلك فقد طلبنا إحصائية دقيقة لعدد شهداء الطبقة العاملة من أجل الصندوق الذي أقر لتقديم إعانات مستدامة لأسر وذوي الشهداء.

وفي معرض رده على المداخلات أشاد جمال القادري بالتعاون الحكومي مع أي قضية عمالية مؤكداً أنه لا باب موصداً ولا آذان صماء تجاه أي قضية عمالية، وأنه ستتم بلورة جميع ما جاء في المؤتمرات النقابية ومؤتمرات الاتحادات المهنية التي ستعقد ليصار إلى عرضها أمام مجلس الاتحاد العام بوجود الحكومة، وهناك العشرات من القضايا التي تمت معالجتها ولن تبقى هناك قضايا مدورة، كذلك فقد تم وضع خطة للنشاط في صفوف القطاع الخاص، فالاتحاد العام هو لكل عمال سورية سواء بالقطاع العام أم الخاص، داخل القطر وخارجه.

وأضاف القادري: مع الحيوية التي يتمتع بها أهلنا في حلب ومع إجراءات الحكومة المرتقبة والمرجوة في إعادة الحياة للمحافظة، فإنه خلال أشهر معدودة ستنطلق عملية إعادة البناء، وأهلنا بدؤوا بالعودة إلى المدينة، وستتصاعد هذه العودة طرداً مع تحسن الخدمات في هذه المحافظة، وسنهيئ أنفسنا لاستقطاب عمال القطاع الخاص، وعن صناديق المساعدة علينا تعديل نظام الصندوق وإعطاء إعانات إضافية ورفع قيمة الإعانات الحالية، كذلك علينا ألا نتسرع بإطلاق النقد في السياسات، وعلينا التروي ودراسة الموضوع والتفهم فنحن منابر وطنية ليس لدينا حدود ولا سقف للطرح إلا في حدود المنطق والموضوعية.

كان المؤتمر بحضور رئيس الاتحاد العام للعمال جمال القادري وأمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في حلب القاضي فاضل نجار ومحافظ حلب حسين دياب.

> المحافظ: اتخذنا القرار المناسب بشأن الأدوية

بانتظار الاعتمادات اللازمة

بناء ١٠٠ وحدة سكنية لإيواء المهجرين في القنيطرة

| القنيطرة - الوطن

في ظل التخفيض الذي طرأ على مخصصات محافظة القنيطرة من المساعدات الإغاثية التي تجاوزت نسبة ٥٠٪، فقد أصبحت الإعانات الغذائية توزع كل ثلاثة أشهر على المهجرين والمتضررين عوضاً عن شهرين، وأمام ذلك طالب المحافظ أحمد شيخ عبد القادر بوضع خطة لتوزيع المساعدات بشكل عادل ومتساوٍ للمحتاجين وبشكل يحفظ كرامة أبناء القنيطرة، مشدداً على أن الموافقات الممنوحة يجب ألا توثر في حصص الأسر المهجرة والمتضررة وضمن الإمكانات المتوافرة على حين تبقى السلل المخصصة لذوي الشهداء ثابتة ولهم الأولوية بالتوزيع.

وشدد المحافظ على ضرورة تقديم مساعدات عاجلة للأسر التي عادت إلى تجمع الذيابية من خزانات مياه وغيرها من مستلزمات المعيشة، لافتاً إلى قيام المحافظة بتقديم بعض المساعدات التي تم إيداعها بمستودع البلدية لتسليمها للأسر التي تعود وتستقر في منازلها.

ولفت عبدالقادر إلى رصد نحو ١٩ مليون ليرة لتأهيل مركز إيواء في خان أرنبة، إضافة إلى مخاطبة وزارة الإدارة المحلية لتأمين الاعتمادات اللازمة من الجهات المانحة لبناء ١٠٠ وحدة سكنية للمهجرين في منطقة الكوم بغية إعادة المدارس إلى التربية والتخلص من الدوام النصفي، وكذلك العمل على إعادة تأهيل المنازل في المناطق التي طهرها الجيش من رجس العصابات الإرهابية المسلحة في تجمعات الحسينية والذيابية والعمل على تعويض الأهالي عن الأضرار التي لحقت بمنازلهم بعد أن تم الكشف الحسي على المنازل المتضررة.

وطالب محافظ القنيطرة جمعية المبرات الخيرية بضرورة إحداث مركز يتبع لها في تجمع مساكن برزة بهدف التخفيف عن أبناء المحافظة من مراجعة مقر الجمعية في جرمانا لاستلام مخصصاتهم، مشدداً على الوقوف مع أبناء القنيطرة وتقدير ظروفهم وخاصة أنهم تعرضوا للتهجير القسري مرتين الأولى عام ١٩٦٧ بسبب العدوان الصهيوني على الجولان ومؤخراً خلال الأزمة من التنظيمات الإرهابية.

وأكد عبدالقادر الحرص على مشاركة أعضاء لجنة الإغاثة في القنيطرة المشاركة بالقرارات لما فيها مصلحة العوائل المهجرة والمتضررة ومنها تكليف العيادة المتنقلة والتابعة لمديرية صحة القنيطرة بالدوام بتجمع الذيابية لتقديم الرعاية الصحية والطبية والدواء اللازم لأبناء التجمع، إضافة إلى تكليف العيادة المتنقلة والتابعة للهلال الأحمر القيام بجولات على بلدة أيوبا مرة أسبوعياً.

وأوضح عضو المكتب التنفيذي المختص زايد الطحان الاستمرار بتوجيهات محافظ القنيطرة بتوزيع السلل الغذائية على جمعيات (المعوقين والمكفوفين والشلل الدماغي والمصابين بالألغام) وبمعدل ٥٠٠ سلة شهرياً بعد أن كانت نحو ١٠٠٠ سلة بعد تخفيض المنظمات المانحة المساعدات لمحافظة القنيطرة.

وأشار رئيس فرع الهلال الأحمر في القنيطرة الدكتور جمعة الحسن إلى تخفيض مخصصات المحافظة من السلل الغذائية بنسبة تجاوزت ٥٠٪ حيث كان يصل نحو ٩٥٠٠ سلة إلى المحافظة لتقلص الكمية لنحو ٤٥٠٠ سلة شهرياً، لافتاً إلى إجراء مسوحات لأبناء الذيابية بالتعاون مع فرع الهلال الأحمر بريف دمشق لتقديم المساعدات اللازمة لهم بعد عودتهم إلى منازلهم وحاجتهم الماسة للمساعدة، وتوزيع نحو ٥٠٦٢ سلة غذائية إضافة إلى الطحين وألبسة الأطفال على المهجرين والمقيمين في خان أرنبة والكوم ومهجري جباتا الخشب والعملية مستمرة في جبا وحضر ومدينة البعث.

٥٠٠ مليون ليرة لمشروع أوتستراد حماة - سلمية

| حماة- محمد أحمد خبازي

خصصت وزارة النقل ٥٠٠ مليون ليرة لاستكمال المرحلة المتوقفة منذ سنوات طويلة من مشروع أوتستراد حماة – سلمية الذي يعد من أهم المشروعات الطرقية في المحافظة. وأكد مصدر في فرع المؤسسة العامة للموصلات الطرقية أن لجنة هرعت إلى موقع المشروع فور تلقيها هذا التوجيه من وزارة النقل، للكشف الحسي عليه وتبيان معوقات العمل قبيل الإقلاع به، وبحثت مع الجهات المنفذة التوازن السعري للانطلاق بهذا المشروع الحيوي المهم.

وقال المصدر: إن طول الطريق المدروس ٢٥,٣ كم، بدءاً من عقدة جسر سلمية على طريق دمشق حلب (من جهة حماة) وحتى مدخل سلمية، وهو مسلكان تفصل بينهما جزيرة وسطية، يبلغ عرض القسم المزفت لكل مسار (٧,٦م) و١,٥م بانكيت داخلي و٣,٦م وبانكيت خارجي، تفصل بين المسلكين جزيرة وسطية بعرض ٣–٩م متغيرة.

والأعمال الصناعية أنفاق وعبّارات، حيث يوجد ثلاثة أنفاق على التقاطعات وهي قصارين– المباركات– صماخ مع طرق تخديمية للدخول والخروج من هذه الأنفاق يبلغ مجموع أطوالها نحو ٨,٥ كم بعرض ٥م قارعة مزفتة، وبانكيت داخلي ٢م وبانكيت خارجي ٣م، ويبلغ عرض الأنفاق ١٢م ارتفاعها الصافي ٥,٧٥م وبأطوال تتراوح بين ٢٧–٣٦م. أما العبّارات فهي صندوقية، يبلغ طولها نحو ٣٢٠م وعددها ٨ وقطرها ١٢٥سم مع مداخلها ومخارجها، ويوجد عبّارات على الطرق التخديمية للأنفاق، والأعمال الصناعية يبلغ أطوالها نحو ٣٥م، وعبّارات قسطلية يبلغ طولها نحو ٢١٠م قطر ١م. وقد تعثر تنفيذ المشروع بعد تنفيذ جزء منه، بسبب الظروف الأمنية واختطاف بعض العاملين فيه من مهندسين وفنيين وسرقة عدة آليات كانت تعمل في مساره.

واليوم بعد عودة الأمان والأمان إلى منطقته، ارتأت الحكومة إعادة العمل فيه.

السويداء تشكو شح مياه الشرب

| السويداء - عبير صيموعة

على الرغم من وجود ٤٣ بئراً من آبار المكرمة تم ربطها مع شبكات مياه الشرب في قرى وبلدات السويداء ويجري العمل على ربط ١١ بئراً جديدة لتأمين مياه الشرب للأهالي عبر الشبكات ورغم تحييد الكثير من المناطق التي فيها مشروعات آبار المياه من جدول التقنين الكهربائي فضلا عن إنجاز خطوط كهربائية خاصة لتغذية بعض الآبار ورفدها بمحولات كهربائية متنقلة إضافة إلى تأمين مجموعات توليد لعدد كبير من تلك الآبار وسعي الجهات المعنية في المحافظة إلى تأمين المحروقات لتلك المولدات ووضعها ضمن الأولويات في ظل شح مادة المازوت الواصلة إلى المحافظة ويضاف إليها دعم المنظمات الدولية لقطاع المياه سواء من حفر أم من تشغيل وتأمين مستلزمات تشغيل لعدد كبير منها إلا أن جميع تلك الإجراءات لم تستطع إبعاد شبح العطش وقلة المياه الواصلة إلى الأهالي على ساحة المحافظة لتتفاقم الإشكالية أمام شكاوى العديد من القرى والأحياء في المدينة والتي لا يمكن لاجتماع رسمي أو لقاء جماهيري من أن يخلو من مطالبة الأهالي بحل إشكالية شح المياه وخاصة في ظل تعطل كثير من الآبار وتوقفها عن عمليات الضخ ليبقى السؤال الذي يطرح نفسه أمام جميع تلك الإجراءات أين يكمن الخلل في العمل؟ ويؤكد الأهالي في ساحة المحافظة وضمن شكاوى عديدة وصلت إلى «الوطن» أن تأمين المياه إلى منازلهم عن طريق المؤسسة العامة لمياه الشرب بواقع صهريج واحد شهريا لم يعد يجدي نفعاً وخاصة أن شراء المياه على نفقتهم الخاصة أثقل كاهلهم وحملهم أعباء إضافية في ظل الواقع الاقتصادي الصعب الذي يواجهونه مشيرين إلى أن تسويغات مؤسسة المياه لم تعد تعنيهم فضلا عن فقدان ثقتهم بآلية العمل المتبعة ضمن المؤسسة. علماً أنه وفي كل مرة تقوم «الوطن» بنقل هموم الأهالي إلى مدير مؤسسة المياه في السويداء وائل شقير تبقى الإجابة واحدة وهي أن أسباب أزمة المياه في المحافظة إنما تعود إلى خروج العديد من المشروعات المركزية التي كانت تعمل على تأمين المياه للمدينة والريف من الخدمة سواء مشروع المزيريب أم آبار الرشيدة وآبار خربة والأصلحة والدياثة من الخدمة إضافة إلى تعطل غطاسات كثير من الآبار وخروجها من الخدمة لفترات متقطعة ريثما يتم إصلاحها ليؤكد سعي المؤسسة إلى حفر وتجهيز آبار جديدة وتأمين المياه لتلك القرى والأحياء عن طريق الصهاريج أو ربط شبكات المياه بأقرب بئر من آبار المكرمة.

إلا أن مسوغات المؤسسة لاقت كثيراً من الامتعاض لدى الأهالي في تلك القرى والأحياء وخاصة مع شح المياه حتى في وسط فصل الشتاء آملين بتحسن واقع المياه في ظل ارتفاع مناسيب سدود المحافظة والتي أكدها مدير الموارد المائية المهندس أدهم أبو لطيف الذي أشار إلى أن تخزين السدود وصل إلى ٤ ملايين و٣٦٣ ألف م٣ بعد أن وصل الهاطل المطري السنوي إلى ٧٥٪ أي بنسبة ١٢٠٪ مع ما يقابله في العام الماضي.